Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (6), Issue (2) December (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

مقومات الفعل التنموي المستدام وانعكاسه على البناء السياسي للنظام في البلدان العربية (العراق انموذجا)

د. نغم نذير شكر

جامعة بغداد مركز الدارسات الاستراتيجية قسم السياسات العامة

المقدمة :

ان بعض الحكومات المتحكمة في مفاصل العملية السياسية والمحركة لمقدرات الدولة ، تستخدم القوة لضخ الاعتقاد عند الرأي العام انه ليس ثمة جدوى بشأن المشاركة السياسية ، وانه يجب التسليم بالأمر الواقع والقبول به . وغالباً ما ينسجم عن ذلك تصاعد في عزوف المواطنين عن الاهتمام بالشأن السياسي ، ما يؤدي الى تضاؤل فاعليتهم السياسية ، واضعاف ادوات الفعل السياسي (مثل الاحزاب) ، فتضمر المعارضة للنظام ويتكرس الحكم ولكن من الممكن ان يؤدي افراغ الحياة السياسية من ادواتها العلنية الى نتائج عكسية مع مرور الوقت ، اذ قد يقود الى الراديكالية السياسية من خلال نمو حركات معارضة سرية وعنيفة.وجدير بالذكر هنا التخلف السياسي كحالة مستعصية على الفهم بل مطروحة ومقرونة بالدول العربية الحديثة التي بالرغم مما تتوافر عليه من طاقات وقدرات ، كوادر واطارات ميزانيات وجيوش ، الا انه اتضح مليا بانه وفي غياب التقدم العربي ، برز العنف الاجتماعي والسياسي فألى أي مدى نجحت الدولة العربية في التخلص من هذه العقد في التكوين والتنشئة ورد الاعتبار التي ربما هي نتاج سياساتها العامة في الداخل والخارج معاً؟ لماذا المنطقة العربية باتت هي الوحيدة مهددة اكثر من غيرها ولربما اكثر من العالم اجمع ؟حقيقتاً تشهد المنطقة العربية سيلاً من الحروب وركاماً من الازمات البنيوية ووابلاً من الصراعات الاجتماعية الممتدة على طول حاضرها ومستقبلها . ولعل الامر ان كان يمس الشأن العام وفشله في تأطير الفرد العربي كباقي الدول الاخرى ، بل في ما تعرفه مجتمعات الارض الاخرى ، هو ما جعل الامور تنحدر الى ما هو امني بعد ما سادت الفوضى التي باتت تعد احدى سمات الوطن العربي دون غيره . ولعل ظاهرة التفكيك باتت هي الغالبة على البعض منها كأنموذج للأخذ فيه او انتظاره . واذا كان الامر يمس نظام الدولة الذي لم يوفق لحد الان في تحديث السلطة السياسية التي باشرت في الانكفاء والانسداد بدل الانفتاح والحداثة ، الا ان الامر هنا يمس بصيغ مختلفة النظم السياسية العربية ودمقرطتها وما مدى تربعها القوي على الداخل وعدم تفاعلها مع الخارج الى درجة انها اكتسحت المسافة بينها وبين المعارضة السياسية وهو ما افشلها بعد ما اصبح يغلب عليها طابع التازم والتراجع والحصرة.

اولا : تفكيك منظومة الوعي وتحديد ممكناتها:تبدو العلاقة متبادلة بين التنمية والديمقراطية والامن في الحكم الصالح الذي يعد رابطاً مركزياً بين هذه البنى الثلاث ، حيث يعد هذا الحكم الية لمنع الصراع الذي ينشأ من تصاعد التوترات الاقتصادية والاجتماعية الى صراعات تعد عقبة رئيسة امام التنمية الانسانية المستدامة ، لهذا فان استراتيجيات التنمية التي تركز على اسس الحكم الصالح ، تقدم احسن الفرص لتنمية انسانية مستدامة في ظل ظروف سلمية . ومن ثم فان الاخفاق التنموي يتولد من صعود دولة الامن وتراجع التنمية في سلم اولوياتها الى ما دون الاجندة الامنية بما يشمله ذلك من انفرادية بالسلطة وتغييب للمشاركة السياسية في المجتمع ، مع افتقار هذه الدولة الى رؤية استراتيجية تنموية ، بما في ذلك ، اجهاض دور القطاع الصناعي واضعاف القطاع الخاص ، واشاعة الثقافة الاستهلاكية ، وافساح المجال امام الفساد والعلاقة العضوية بين نخبة السلطة الامنية ونخبة الثروة ، ليعود هذا الاخفاق التنموي ، فيؤدي الى خلل في الامن المجتمعي من خلال الفقر والبطالة والتهميش ، فينتشر العنف والعشوائيات وتعلو التيارات الدينية المتطرفة ويحدث الاستقطاب الطائفي ، ما يشكل بيئة طاردة للاستثمار وتوقفاً في العملية التنموية وتراجعها [١].وعلى هذا الاساس ، هناك معوقات اساسية للتنمية السياسية من ابرزها .

١- عدم الاستقرار السياسي : وهذه العقبة متعددة الابعاد وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تفتقد الى البنى المؤسساتية المتمكنة على قيادة الدولة بالشكل التراتبي المنظم وبما يبعد الدولة عن أي شكل انقسامي قد يصل احياناً الى تهديد وجودها ، والاضطرابات الداخلية بعضها ذا طابع

سياسي او اقتصادي او اجتماعي وربما ديني وقومي وتعد من ابرز عوائق التنمية لانها تشغل المركز عن ممارسة سيادته على كامل الاقليم وهذه الاضطرابات حالة للنزيف الدائم للموارد الوطنية .

٢- الانقلابات العسكرية : وهي من الاشكال التي ميزت بلدان العالم الثالث ازاء ضعف الاداء المؤسساتي موضوع الانقلابات العسكرية المتكررة في هذه البلدان ، بعد حصول هذه البلدان على استقلالها .

٣- العدوان الخارجي : يؤدي هذا الحدث الى دوره في عدم الاستقرار السياسي من خلال الاشكالات العدوانية التي يجري تحشيدها ضد بلد معين ، وعموم هذه الاشكالات تؤدي فيها الالة العسكرية الدور الاهم حيث يكون احياناً العدوان على شكل اعتداء منفرد من خلال شن حرب من قبل بلد على اخر بحجج واعذار كثيرة [٢]. وتأسيساً على ذلك يبقى الارهاب والعنف مشكلة بنيوية ولذلك يجب ان يكون الحل بنيوياً ايضاً والبداية الاعتراف بأن هناك مشكلة اسمها مشكلة الارهاب والعنف والاقرار بان هذه المشكلة ليست عارضة بل جوهرية . وحقيقة الامر ، ان قضية الامن في العراق قضية بنيوية شاملة ومعالجتها تحتاج الى جهود كبيرة تشارك بها كل اجهزة الدولة وليست وزارتي الدفاع والداخلية ، وكون ادارة الملف الامني قضية سياسية واجتماعية تطول بمردوداتها السلبية جميع المواطنين ، يصبح معها ضرورة ان يشارك الجميع في وضع تصوراً ورؤى لمعالجتها مما يستوجب اشراك الرأي العام والاحزاب والقوى السياسية ومراكز البحوث المتخصصة والخبراء الامنيين في دراسة الاخفاقات الامنية المتكررة والاستئناس بكل الآراء واضعين مصلحة الوطن فوق كل اعتبار [٣] وعليه ، ينبغي بناء استراتيجية تقوم على الاركان الاتية :

١- بناء فضاء اقتصادي عربي يتاح فيه للقطاع الخاص ممارسة نشاطه الذي يتناسب مع حوافز المبادرة الفردية وغاياتها ، فالسوق العربية ارض موات يمكن ان يحييها رجال الاعمال ليزرعوا فيها ما يشاؤون .

٢- الموازنة بين الابعاد الدولية والاقليمية والعربية في العلاقات الاقتصادية ، فلا يجوز المحاباة في اختيار الشركاء الاقتصاديين او تحكيم العوامل السياسية في رسم مسارات العلاقات الاقتصادية القطرية مع المحيط الدولي او الاقليمي علـــــى حساب الفضاء العربي.

٣- بناء خطة اقتصادية تتضمن مشروعات تتناسب مع الميزات النسبية لكل قطر عربي وازالة التنافرات بين مكوناتها والحرص على تكامل مفرداتها ومن ثم طرحها للاستثمار الدولي والعربي وتنفيذها وفق الاسس الاقتصادية المتعارف عليها في العالم [٤].

وعليه ، فالديمقراطية تحتاج الى هياكل الدولة الحديثة لتبني فوقها مؤسساتها ، والمأزق في الوطن العربي ان النخب الحاكمة منهمكة في بناء زعامتها على حساب بناء الدولة ، وهي نخب منغلقة على نفسها لا تسمح بدخول أحد الى نطاقها ، الا وفق مواصفات خاصة تتلاءم مع طبيعة النخبة الحاكمة نفسها . هذا الانغلاق يؤدي الى احتكار مجموعة محدودة جداً " شلة سياسية للمراكز القيادية والوظيفية والسياسية في الدولة ، مما يساهم في تراكم الامراض داخل النظام ، كالكهولة السياسية والوظيفية ، والجمود الاداري ، والتشبث بالمناصب وتقاسم المنافع وتنفيع المقربين والتمركز حول القائد الزعيم والتنافس من اجل ارضائه [٥].من هنا ، تبدو الحاجة الى الديمقراطية ، ويظهر الارتباط القوي بين التنمية والامن المجتمعي في مجالات انفاذ حكم القانون وتنمية احترام حقوق الانسان ،ومنع التمييز الاقتصادي والمالي وآليات حل الصراعات الاجتماعية دون عنف ، واقرار درجة كافية من الاستقرار السياسي تتيح للافراد العمل التنموي المخفض للفقر . وعليه فان النشاط في مجال هذه العلاقة التبادلية يبدو اكثر في الاولويات الاتية :

١- الحكم الصالح لما يعنيه من محاسبية وشفافية وبناء القدرات البشرية في القطاع العام والمجتمع المدني .

٢- تطوير القطاع الامني بما يعنيه من تحقيق محاسبة القوة الامنية امام السلطات المدنية المنتخبة مع تأكيد تحسين جوده نظم العدالة .

٣- بناء السلام بإدخال منظور الامن المجتمعي في كل جوانب عملية السلام حتى يكون الافراد راغبين في الاستثمار في اعادة بناء مجتمعاتهم

٤- الشراكة وهي تعني التعامل بمشاركة الشركاء الرئيسين ، الدولة والمجتمع المدني ومجتمع الاعمال .

٥- بناء القدرات المحلية حتى تأخذ أجندة الامن المجتمعي في مركز اهتماماتها [٦]. وعلى هذا الاساس فان بناء وتدعيم الامن يمكن ان تعززه التنمية ، والعكس صحيح ، ولكن الابعاد المختلفة لهذه البنى الثلاث ، تظهر علاقة تداخل متبادلة بينها ، فالتنمية عملية

٦- متعددة الابعاد تحتوي على تغيرات رئيسية في البنى الاجتماعية والاتجاهات الشعبية والمؤسسات الوطنية والنمو الاقتصادي وخفض المساواة وازالة الفقر ، وهذه التغيرات الاساسية تشمل قيم الاستدامة والاحترام الذاتي والقدرة على الاختيار على المستويين الفردي والمجتمعي على السواء[٧].

ثانياً: الانتقال من الفكر الى الفعل في مجال التنمية عرفت المجتمعات العربية حالات متكررة من عدم الاستقرار نتيجة لتعرضها لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية اسهمت بشكل او باخر في اذكاء ظاهرة عدم الاستقرار بسبب التفاعل بين الدوافع الداخلية والدوافع الخارجية ، فكان للترابط الوثيق بين الازمات السياسية والازمات الاقتصادية وانعكاساتهما السلبية على الواقع المجتمعي للبلدان العربية دوراً كبيراً في تولد ظاهرة عدم الاستقرار كقضية التحول الديمقراطي ومتطلباته وقضية حقوق الانسان وحرياته وحقوقها – كما ادرجنا سابقاً – وأزمة الهوية والمواطنة وطبيعة التعامل مع الاقليات الدينية او العرقية والاثنية وحقوقها واشكالية التعاقب على السلطة وقضايا الاندماج الاجتماعي والسلم الاهلي ، وفي الوقت الحاضر اثيرت قضايا اخرى كالطائفية والمناطقية فضلاً عن التطرف الديني والحركات الارهابية التي اجتاحت بعض البلدان العربية كإحدى الازمات السياسية والتي كان لمظاهرها دوراً كبيراً في اثارة واستمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي[٨].ومثال على ذلك ، فان المرحلة التي يمر بها عراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول ديمقراطي بل هي مرحلة (تطعيم) ديمقراطي ، وهذ التطعيم لا ينجح في ازاحة اثار وحش الشمولية القديم وازاحة ممارسات وحوش الشمولية العراقية الجديدة دون تمكين . وليس هناك من كفيل بكشف وخلق الامكانيات للتحول الديمقراطي سوى مؤسسات الدولة المدنية ، فهذه المؤسسات ستكون قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقق المصالحة الوطنية وتجنب العراق من توحش الشموليين الجدد في رحم ديمقراطية عراقية وليدة . وهذه المهمات الخاصة بدولة المرحلة الانتقالية (أي دولة المؤسسات والقانون) تتضمن ضمان الامن والاستقرار وبناء المؤسسات على اسس ديمقراطية ، واعتماد آليات الاسراع في استكمال السيادة وصيانة الاستقلال وتصفية اثار الدكتاتورية القديمة والجديدة وانهاء مظاهر المحاصصة والتمييز القومي والاستبعاد الطائفي وانهاء التهجر والنزوح القسري وعودة المهجرين والنازحين واحترام تعددية الشعائر الدينية واعمار الطرق . وا ن تحقيق دولة مستقرة تكون معبرة عن فئات الامة كلها يرتبط هنا بقيام الديمقراطية السياسية[٩].وقد عانت المجتمعات العربية من قضية شرعية الحكام والنخب السياسية الحاكمة والتي استندت اما لشرعية قبلية وراثية او لشرعية ثورية نتيجة الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها الدول العربية ، وهذه الشرعية اصبحت سبباً مباشراً في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية نتيجة الصراعات الخفية والمعلنة بين القوى المكونة للمجتمع وقوى السلطة ، فللشرعية السياسية علاقة مترابطة مع الاستقرار السياسي فكلما تمكنت السلطة من تحقيق الاستقرار السياسي بوسائلها الديمقراطية كلما كان دافعاً كبيراً لترسخ شرعيتها وثباتها . وعليه فان اغلب النظم السياسية العربية فقدت شرعيتها نتيجة التطورات الاجتماعية الملاحقة رغم تحليها بالكفاءة والفاعلية في تيسير الشؤون العامة ، الا ان الاستقرار السياسي الذي حققته على الواقع المجتمعي ما هو الا استقراراً سلطوياً نتيجة لقيام النظام بضرب قوى التغيير في البلاد ومن ثم تولدت حالة عدم الاستقرار السياسي من الاستقرار السياسي الظاهري نفسه والذي يخفي عوامل الانفجار بشكل جديد من العنف والعنف المضاد الذي يقود لتظاهرات عامة وشعبية[١٠].وعليه ، فان الدولة لا يمكن ان تفهم الا في اطار بناء اجتماعي معين وفي ظروف تأريخيه معينة ، كما ان البناء الاجتماعي لا يمكن ان يفهم الا في ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات الداخلية ، ويجب فهم العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعي فـــي ضوء الاعتبارات التالية :

١- يجب ان نضع نصب اعيننا حقيقة ان بناء المجتمع والدولة في الماضي وما تعرض له من تغيرات هو الذي يشكل بناء الدولة في المجتمع في الحاضر .

٢- يجب ان تقوم نظرية الدولة على ادراك حقيقة ان افعال الدولة هي من نوع الافعال المقصـــودة او الارادية ، فكل جهاز من اجهزتها يحقق هدفاً معيناً اذا ما نظرنا اليه مستقبلاً عن الاجهزة الاخرى وجماع هذه الاجهزة في كليتها هو الذي يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة .

٣- ان تحليل هيكل نظم الدولة وادوارها يجب ان يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية اخرى [١١]لذا فان ضعف مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية رغم كثرتها الا انها لم تستطيع من ملئ الفراغ السياسي والديمقراطي بما يؤمن للأفراد وسيلة فعلية لا يصال حقوقهم ومطالبهم والتي عادة ما تتمحور حول قضايا اقتصادية واجتماعية وخدمات والتي تعد من المسببات الرئيسية للحركات الاحتجاجية المتكررة في عالمنا العربي . فضلاً عن ذلك فان ارتفاع معدلات البطالة بشكل مخيف في اغلب البلدان العربية ، كانت سبباً مباشراً اما في توجههم نحو اعمال العنف والجريمة المنظمة او توجههم للارتماء بأحضان القوى الارهابية . كما ان تدني نصيب من اجمالي الدخل القومي السنوي في اغلب البلدان العربية اسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية ولا سيما للشرائح ذات الدخول

المتدنية وصولاً الى مشكلة الفقر وانتشاره في اغلب المجتمعات العربية والذي ادى لتولد ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي بشقها الاجتماعي لما له انعكاسات سلبية على الواقع السياسي بتفاعله مع عوامل اخرى اسهمت بشكل او اخر في تولد ونشوء العنف سواء كان اجتماعياً او سياسياً[١٢].وعليه فلكي يكون الشعب بكليته مصدر السلطات الفعلي ، وهي اهم ركائز الديمقراطية لا بد من تأهيله سياسياً وقانونياً لمواجهه التغيير لكي يكون الاصلاح السياسي ممكنا وحقيقياً . فالتأهيل السياسي للفرد والمجتمع يؤدي الى التنمية السياسية في بعده الكلي والى بناء الوحدة الوطنية والولاء الوطني والمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة السياسية ومغادرة التشظي الذي تغذيه المصالح الضيقة والحد من الولاءات الثانوية لمجتمع ما قبل الشعب والدولة . ومن ثم فان عدم الاستقرار وحتى الاستقرار النسبي الهش في جوانبه المختلفة السياسية والامنية والاقتصادية سوف يؤدي الى زيادة وتيرة التململ المجتمعي والاحتجاجات الشعبية العامة وتزداد تأثيراته في الاستقرار الاجتماعي [١٣]من جانب اخر ، حاولت النخب السياسية العربية الحاكمة ان تغلق مجتمعاتها عن التأثيرات الخارجية الا انها لم تفلح في ذلك رغم اقرارها لعدة قوانين ولا سيما في ظل التطور الهائل في وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات ، فكان من نتيجة ذلك التأثير الثقافي المباشر الذي لعب دوراً كبيراً في زيادة مطالبة الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وتحسين الحياة المعاشية ومحاربة الفساد ، واهم هذه المعطيات تبرز لنا مجموعة من الحقائق هي :

١- ادراك الشعوب العربية لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ورغبتها الحقيقية في التغيير السياسي للتخلص من ارث طويل من استحكام النخب السياسية الحاكمة كان سبباً في عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

٢- الرغبة الشديدة للشعوب العربية للأخذ بالديمقراطية الغربية القائمة على اساس التعددية والحرية وتكافؤ الفرص الاقتصادية والنمو الاقتصادي السريع والعدالة الاجتماعية ، فكان لتلك الرغبات دوراً مؤثراً في اشاعة عدم الاستقرار المجتمعي .

٣- فشلت وسائل القمع المختلفة وقوانين الطوارئ التي مارستها النخب السياسية الحاكمة في ترويض الشعوب العربية ومنعها من اخذ دورها الحقيقي في احداث التغير المبتغى والمنطلق من تطلعاتها الحقيقية التي تقف ورائها المطالب الشعبية كلها . ان هذه المدركات كانت ومن دون ادنى شك سبباً مباشراً في اثارة التوجهات الغربية والخارجية لَعبَ دور محوري في التدخل في الشؤون العربية ورسم تطلعات شعوبها وفق ما تملئ عليها مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والتي تصيب قطعاً في خانة المحافظة عليها وكيفية استمراريتها ، فكانت لتدخلاتها

٤- عاملاً مهتماً من عوامل عدم الاستقرار المجتمعي الذي أصاب الشـــعوب العربية وأخر تقدمها[١٤].

الخاتمة :

وعليه، فان عجز الدولة العربية عن تجاوز الجذور التاريخية لنشئتها قد اعاق مشروع بناء الاجتماع الوطني بين الجماعات والولاءات الفرعية التي تضمنها كيان الدولة ويمكن تفسير هذا الفشل السياسي والثقافي والاجتماعي في بناء هوية نهائية لها ولمواطنيها في جانبين اساسيين :

١- عجز الدولة عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي هو نتيجة حتمية لفشل الدولة العربية في تقديم نفسها كهوية بديلة للانتماءات القبلية والطائفية والجهوية التي تمثل استمرار فاعليتها السياسية والثقافية وهو دالة واضحة في فشل الدولة على تحقيق نقلة للمجتمع التقليدي الى المجتمع العصري المنتظم سياسياً في اطار الدولة .

٢- عجز الممارسات السياسية للسلطة داخل الدولة في تحقيق الوحدة وصهر الانتماءات العصبوية مما سبب ظهور النزاعات العصبوية المختلفة فهي في مجملها كانت ممارسات لا ديمقراطية واستبدادية وعنيفة من اجل خلف استقرار يتضمن استمرار وجودها مما زهد مواطنيها في الانتماء لهوية جامعة وضامنة لمصالحهم . وازاء هذا الفشل في تنظيم القواعد اللازمة للصراع السياسي والاجتماعي وفتح موجات عنيفة من الصراعات المستمرة وتصاعد حدة العنف وعدم الاستقرار السياسي ضد السياسات الضيقة والمعبرة عن مصالح فئوية بعيداً عن تمثيل الفئات الغالبة من المجتمع المتقوقعة ، فان الدولة لم تستطيع ان تلعب الدور المركزي الايجابي في منع النزاعات الاهلية بل غذته كيانياً ومؤسساتياً بممارسات السلطة القائمة على قاعدة اهلية عصبوية .

الهوامش :

١- عبد الغفار شكر ، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الاخفاق التنموي والديمقراطي والامني ، ص ص ٨٥-٨٦ مصدر سبق ذكره .

٢- حميد السعدون ، التقنية السياسية والتحديث : العالم الثالث ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١١ ، عرض الكتاب من قبل د. نادية فاضل عباس ، في مجلة دراسات دولية ، العدد (٥٣) تموز ٢٠١٢ ، ص ص ٢١٧-٢١٨ .

٣- معتز محي عبد الحميد ، ادارة الملف الامني ومكافحة العنف والارهاب ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد (٣٥) كانون الاول ٢٠١٧،ص١٨٣ .

٤- عبد الزهرة فيصل يونس ، الافاق المستقبلية للتنمية في البلــدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

٥- اسماعيل الشطي ، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٣٩) ، العدد (٤٤٨)،حزيران /يونيو٢٠١٦ ،ص ص ١٠٢-١٠٣ .

٦- عبد الغفار شكر ، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الاخفاق التنموي والديمقراطي والامني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٠-٩١.

٧- – احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (٥٠) ، تشرين الاول – كانون الاول ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٢ .

٨- عامر الفياض وكاظم مهدي ، سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد (٤٦) السنة (١٣) ، اذار ٢٠١٩ ، ص

٩- احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ .

١٠- عبد العالي دبلة ، الدولة – رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٣٣-٢٣٤

١١- احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي..... مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٤ – ١٨٧ .

١٢- نبيل محمد سليم ، السياسات العامة واثرها في استقرار الدولة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦٩) نيسان ٢٠١٧ ، ص ١٤ و ص ١٦ .

١٣- احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي... مصدر سبق ذكره . ص ١٨٩- ١٩٠.

١٤- عبد المنعم سعيد ، ما بعد الربيع العربي ... الامن الاقليمي في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٠١) يوليو ٢٠١٥ ، المجلة (٥٠) ، ص ٤٧.